الحكومة الكويتية عقدت اجتماعها الأخير قبل الانتخابات وقبلت تأسيس ٤ جامعات أجنبية

صباح الأحمد يتعهد محاسبة مشتري الأصوات

□ *الكويت - حمد الجاسر*

■ تعهد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد امس إحالة كل من يخالف القانون على النيابة العامة خلال فترة الانتخابات البرلمانية. وجاء تعهده رداً على اتهامات وجهها عشرات المرشحين الى الحكومة بأنها لا تواجه بحزم وجدية ظاهرة شراء الاصوات. ودعا الشيخ صباح المرشحين الى ان يجعلوا الديموقراطية «أداة للبناء وليس الهدم»، وان يتعاون مجلس الامة (البرلمان) الذي سينتج عن الانتخابات مع الحكومة لما فيه مصلحة الكويت.

وكان الشيخ صباح الذي يقود فعلياً الحكومة الحالية ابدى استياءه من تهجم المرشحين المبالغ فيه على الحكومة خلال عشرات الندوات التي تشهدها الكويت كل ليلة. وهو سخر قبل ايام من حديث بعض المرشحين عن وجود مكاتب تقدم للناخبين مبالغ بآلاف الدولارات في مقابل صوت كل منهم، وقال: «دلونا على هذه المكاتب كي نقبض منها نحن ايضاً»، فيما اعتبر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد الصباح روايات المعارضة عن تورط حكومي بتمويل مرشحين «خرافة».

ويتنافس حوالي ٢٥٠ مرشحاً على ٥٠ مقعداً في ٢٥ دائرة انتخابية في الاقتراع الذي سيجري في ٥ تموز (يوليو).

مطالبة بتعديل الدستور

وجدد الاسلاميون خلال حملاتهم الانتخابية المطالبة بتعديل الدستور والقوانين، بما يجعل تطبيق الشريعة الاسلامية ممكناً، وهو المطلب الذي رفضته الحكومة عملياً على مدى ٢٢ سنة. وانضم الاسلاميون هذه السنة الى الليبراليين في المطالبة بفصل منصب ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، ما يعني ألا يكون ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيساً للحكومة المقبلة.

ونشرت «الحركة السلفية» امس رؤيتها الاصلاحية السياسية، داعية الى الفصل بين رئاسة مجلس الوزراء وبين منصب ولي العهد، والى «إقرار مبدأ التعددية السياسية وحق الشعب الكويتي في المشاركة في اختيار حكومته، بتكليف الكتلة الأكثر عدداً في مجلس الامة، تشكيل الحكومة البرلمانية»، وهو ما لا يتم الآن وان كان الدستور لا يمنعه. كذلك دعت الى «اشهار الاحزاب السياسية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية».

لكن الحركة ظلت على موقفها المعارض لمشاركة المرأة في الانتخاب والترشيح.

الاجتماع الاخير

الى ذلك عقد مجلس الوزراء الكويتي امس الجلسة الاخيرة له قبل الانتخابات المقررة السبت المقبل، وستجتمع الحكومة بعدها بيومين للاطلاع على النتائج الرسمية للانتخابات، وتبادر برفع استقالتها الى الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح الذي سيأمرها بالاستمرار في تصريف العاجل من الامور الى حين تشكيل حكومة جديدة منتصف تموز.

وشهد الاجتماع، الموافقة للمرة الاولى على تأسيس اربع جامعات اجنبية في الكويت، هي «الجامعة الاميركية في الكويت» وفرع لمدرسة «ماستريخت» الهولندية و«الكلية الاسترالية للتكنولوجيا» و«كلية الخليج الاميركية».

وكان مجلس الامة وافق على تأسيس جامعات اجنبية، لكنه اشترط خضوعها للقانون الكويتي، خصوصاً نظام الفصل بين الجنسين في مقاعد الدراسة، والذي ما زال الجدل قائماً بين الاسلاميين وبين وزير التربية حول خطوات تطبيقه في جامعة الكويت.

شركات السفر أبرز المتضررين

الانتخابات الكويتية تؤجل "الهجرة" السياحية الصيفية

■ الكويت - كونا - تعد انتخابات مجلس الأمة الكويتي التي تجرى كل أربع سنوات، من أهم أحداث صيف هذا العام من ناحية تأثيرها في الوضع الاقتصادي عموماً، سلباً أو ايجاباً. فمن القطاعات التي تأثرت ايجاباً محلات بيع السجاد والخيام والتكييف والخطاطون والمطاعم، فيما تأثرت سلباً قطاعات أخرى مثل السياحة التي انخفضت نشاطاتها انخفاضاً كبيراً هذا الصيف، خصوصاً مع اقتراب الاستحقاق الاشتراعي.

وقال خالد شيخ، المشرف على المبيعات في إحدى شركات السفر، إن الانتخابات أثرت كثيراً في قطاع السفر هذا الصيف، إذ أن معظم الناس قرر السفر بعد الانتخابات في الخامس من تموز (يوليو) المقبل. وأشار إلى أن نسبة سفر الكويتيين في هذه الفترة «ضئيلة جداً»، مبيناً أن غالبية المسافرين من الأجانب والوافدين. ولفت شيخ إلى أن شركته قدمت عروضاً مميزة لاستقطاب المسافرين والسياح خلال فترة ما قبل الانتخابات، لكنها لم تحقق الهدف المرجو، إذ لم تنجح في استقطاب المسافرين الكويتيين. وأوضح أن سفر هؤلاء في هذه الفترة تركز على الرحلات القصيرة ليوم أو يومين، خصوصاً نهاية الأسبوع، بخلاف رحلات الصيف المعهودة التي عادة ما تستمر لشهر على الأقل.

وقال معروف محمد حسنين، المدير العام في شركة سفريات أخرى، ان الانتخابات أثرت سلباً في قطاع السفر، تماماً كما حصل قبل أربع سنوات في الفترة ذاتها، ولم تستعد الحركة نشاطها إلا بعد ١٥ تموز. ولفت إلى استمرار «الركود في مجال السياحة والسفر في فترة ما قبل الانتخابات»، مضيفاً ان فترة السفر لهذا العام ستكون أقصر.

وأوضح حسنين أن الموسم الصيفي هذه السنة يعتبر «موسماً سياحياً ذهبياً»، لأنه سيبدأ من العاشر من تموز حتى نهاية عطلة الصيف، وذلك بسبب الأحداث التي جرت في المنطقة، كالحرب على العراق وانتخابات مجلس الأمة، ولذلك سيحاول الكويتيون التعويض مستغلين بذلك إجازاتهم.

وأكدت أمل حسين، وهي مديرة مبيعات في شركة سفريات، ان «الانتخابات تركت أثراً سلباً في مجال السياحة والسفر.لهذا العام»، موضحة أن الموسم الفعلي سيبدأ بعد انتهاء الانتخابات، وان الرحلات في فترة ما قبل الانتخابات اقتصرت على الأجانب من مدرسين وطلاب، مشيرة إلى أن نسبة السفر هذا العام اختلفت اختلافاً كبيراً مقارنة بالسنوات الماضية. وقالت إن ردة فعل الجمهور على العروض والإعلانات السياحية هذا العام كانت ضعيفة جداً خلال شهر حزيران (يونيو) الجاري، وإن التأثير طاول الرحلات القصيرة والطويلة التي أرجئت لتبدأ من السابع من الشهر المقبل.

أما هناء ناهي، مديرة المبيعات في إحدى مراكز السياحة والسفر، فأشارت إلى أن «الناس انقسموا قسمين هذا الصيف، فمنهم من أجّل سفره لما بعد الانتخابات، وهم نسبة كبيرة، والفريق الآخر قرر ألا يسافر بعدما مكثف في الكويت حتى شهر تموز». وأعربت عن أملها بأن تتمكن شركات السفر من تعويض الضرر الناجم عن الانتخابات. وتوقعت تزايد حركة السياحة والسفر في شهري تموز وآب (اغسطس) لتعويض الركود الذي لحق بها خلال شهر حزيران.

مبادرة عمانية لتسوية الخلاف في رأس الخيمة

□ *أبوظبي - شفيق الأسدي*

■ أثارت تحركات سياسية وديبلوماسية عمانية تجاه أبوظبي ورأس الخيمة في دولة الامارات مجدداً مسألة تعيين ولي العهد الجديد في امارة رأس الخيمة، وزيارة طالت لولي العهد القديم الى سلطنة عمان، الأمر الذي فسرته الأوساط الديبلوماسية بوصفه مبادرة عمانية لتسوية الخلاف الذي ما زالت تداعياته مستمرة في الإمارة، على رغم مرور اكثر من اسبوعين. واجتمع الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة في مقره أمس مع السفير العماني لدى الإمارات الشيخ محمد بن مرهون المعمري.

وقالت مصادر رسمية ان السفير قدم في الاجتماع الذي حضره ولي عهد رأس الخيمة الجديد الشيخ سعود بن صقر القاسمي «التهيئة بتعيين الشيخ سعود في منصبه الجديد».

ولفتت مصادر ديبلوماسية الى أهمية هذه الخطوة من عمان، وكان ولي عهد رأس الخيمة المعزول الشيخ خالد بن صقر القاسمي غادر الى سلطنة عمان، ما فسر بأنه نوع من مطالبة السلطنة بالتدخل لمصلحته.

وتؤكد المصادر ان التحرك العماني باتجاه رأس الخيمة يضع حداً لمثل هذه التكهنات، ويشكل مباركة واعترافاً من سلطنة عمان بالتغيير الذي حدث في امارة رأس الخيمة، وهو شأن داخلي وفي اطار اسرة واحدة.

وكان مبعوث عمان السيد علي بن حمود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني زار الامارات اثر التطورات الأخيرة، ونقل رسالة الى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات من السلطان قابوس بن سعيد، ذكر أنها تتصل بالعلاقات «الأخوية» بين البلدين، والقضايا ذات الاهتمام المشترك. ويعتقد ان الرسالة تناولت ايضاً التطورات في رأس الخيمة، ووضع الشيخ خالد ولي العهد القديم الموجود الآن في مسقط. وكان الشيخ سعود بن صقر القاسمي ذكر ان التغييرات في رأس الخيمة تمت بمعرفة رئيس دولة الامارات.

وحصل ولي العهد الجديد على مباركة القيادة السياسية في الامارات، واجتمع أخيراً الى الشيخ زايد بصفته الجديدة، الأمر الذي يغلق الأبواب أمام اي تراجع عن القرار الذي اتخذه حاكم رأس الخيمة بتعيين نجله الرابع ولياً للعهد بدلاً من أخيه الشيخ خالد الذي استمر في هذا المنصب ٣٧ سنة.

ديرشبيغل: الاتهامات للمؤيد مصدرها عميل يمني يعمل لـ "سي آي إي"

□ *برلين - اسكندر الديك*

■ ذكرت مجلة «ديرشبيغل» الاسبوعية الالمانية ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح فشل في تحقيق الهدف الرئيسي من زيارته الى برلين الاسبوع الماض، وهو إقناع المستشار غيرهارد شرودر ووزير داخليته اوتو شيلي بإطلاق الشيخ محمد علي حسن المؤيد (٥٥ سنة) وسكرتيره محمد يحيى زايد (٢٩ سنة) المعتقلين في فرانكفورت منذ مطلع العام الجاري.

واضافت المجلة ان المسؤولين الالمان خصوصاً وزير الداخلية شيلي الذي اجتمع مع الرئيس صالح في مقر اقامته في فندق «بالاس» في برلين، ابلغوه بأن الأمر في يد القضاء الالماني الذي يقرر في هذه الامور بصورة مستقلة تماماً عن الحكومة، وان على محكمة فرانكفورت ان تقرر الآن ما اذا كانت ستسلم المتهمين الى القضاء الاميركي استناداً الى قناعتها بالأدلة الاميركية المقدمة ام لا.

ورأت «ديرشبيغل» ان قضية المؤيد وزايد «تسبب وجعاً في رأس الحكومة الالمانية» لأن الاتهامات الرئيسية ضد الاثنين ترتكز، بصورة شبه كاملة، حسب الوثائق الاميركية المقدمة، الى اقوال عميل يمني يعمل لصالح الاستخبارات الاميركية وترتسم حول اقواله علامات استفهام. وقالت ان العميل المذكور الذي يطلق على نفسه اسم محمد الانسي أبلغ عام ٢٠٠١ قسم مكافحة الارهاب في جهاز «اف بي آي» الذي يعمل فيه باعتباره رجل أعمال معلومات مثيرة تدعي ان الشيخ المؤيد يجمع منذ سنوات مالاً وسلاحاً للمقاتلين الاسلاميين في افغانستان والشيشان وكشمير. وذكر انه على معرفة بذلك لانه «يعرف المؤيد منذ ست سنوات وكان جاراً له، كما كان يصلي بانتظام في جامع المؤيد» في صنعاء الذي كان يخطب الشيخ فيه كإمام.

وبعدما سردت المجلة كيف ارسل جهاز الاستخبارات الفيديرالي الأنسي الى اليمن بعدما أعطت الاسم المشفر «سي إي ١» (المخبر الموثوق رقم ١) لاستدراج المؤيد الى فرانكفورت بحجة ان متبرعاً يريد التبرع بمبلغ كبير لصالح اسامة بن لادن و«القاعدة» ذكرت ان الأنسي الذي أقنع الشيخ اليمني بالمجيء الى المانيا اخبره بأنه اجتمع اكثر من مرة مع بن لادن قبل ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ حاملاً معه في كل مناسبة اموالاً وسلاحاً ومقاتلين. كما ان المؤيد حدد في لقاء آخر جمع التبرعات التي قدمها وتبلغ ٢٠ مليون دولار الى بن لادن و٣,٥ مليون دولار الى منظمة «حماس» الفلسطينية عن طريق «مؤسسة الاقصى».

وبعدما اشارت المجلة الى ان اسم المؤيد ورد في لائحة وجدت بين وثائق «القاعدة» تعود الى عام ٢٠٠٠ قالت ان الـ«اف بي اي» تجسست على هواتف وسطاء له في الولايات المتحدة ذكر اسماءهم امام الأنسي وصورت بكاميرات فيديو خاصة لقاءات الاخير معهم، لكن النتائج «كانت ضئيلة اذ لم تصدر كلمة واحدة تشير الى وجود اتصالات وثيقة بين الشيخ وبن لادن». واضافت ان الاحاديث تناولت فقط تمويل «الفرن»، اي حسب الاميركيين انفسهم، فرن الخبز للفقراء الذي يملكه الشيخ المؤيد في صنعاء وتمويل مختلف المنظمات الانسانية. لكن تعبير «تكاليف الطبيب» الذي ذكر في الاحاديث قال عنه الاميركيون انه شيفرة تقصد دعم «حرب الجهاد». واضافت المجلة ان ما دار من حديث بين المؤيد ومرافقه والمتبرع المزعوم سعيد شريف في فرانكفورت وتجسست عليه الـ«اف بي آي» وصوّرته بسرية كاملة من الغرفة المجاورة في فندق المطار لم يوصل المحققين الاميركيين الى ما يريدون اثباته. فعلى رغم ان الأنسي وشريف تحدثا باستمرار عن «القاعدة» لم يجارهم بذلك المؤيد ابداً.

دعا عرب كركوك للعودة الى ديارهم

الاتحاد الوطني الكردستاني: لن نصفح عن اي عمليات تطهير عرقي

■ صلاح الدين (العراق) - رويترز - صرح مسؤول كردي بأنه يتعين الكف عن عمليات «التطهير العرقي» في حق الاكراد في بلدة كركوك الغنية بالنفط وذلك من اجل احلال السلام في العراق.

وقال برهم صالح، المسؤول البارز في «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال طالباني في تصريح صحافي في السليمانية اول من امس: «انتهجت حكومة العراق (السابقة) سياسة تهدف الى بسط سيادة العرب والتطهير العرقي، وهي سياسة تسعى الى تغيير السمات السكانية لكركوك».

وابتليت كركوك باضطرابات عرقية منذ فرار القوات الموالية للرئيس المخلوع صدام حسين في نيسان (ابريل) الماضي، الأمر الذي أدى الى انتشار موجة من السلب والنهب والعنف بين العرب والاكراد والتركمان والآشوريين، فيما قتل عشرة أشخاص على الاقل في اشتباكات تجددت في ايار (مايو) الماضي بين العرب والاكراد. وفي ظل حكم صدام تم ترحيل عشرات الآلاف من التركمان والاكراد من كركوك التي يقطنها ٦٥٠ ألف نسمة وحل محلهم عرب يقولون اليوم ان قوات «التحالف» تحبذ الاكراد الذين أيدوا الغزو فيما تراقب تركيا الوضع في كركوك بقلق خشية ان يستغل الاكراد الثروة النفطية للمدينة في تمويل حملة لإقامة دولة مستقلة للاكراد. وقال صالح، الذي كان رئيساً لوزراء القطاع الذي كان يسيطر عليه الاتحاد الوطني الكردستاني في شمال العراق قبل الحرب، ان اولئك الذين تم ترحيلهم من كركوك يتعين ان يستعيدوا ممتلكاتهم ولكن من خلال الوسائل السلمية. واضاف: «نحن نتمسك بضرورة التخلي عن التطهير العرقي، ولن نصفح عن اي عمليات تطهير عرقية بأي شكل من الاشكال، الا انه يجب وقف الظلم الفادح الذي يحيق بشعب كركوك سواء كانوا من الاكراد او التركمان».

يذكر ان كركوك شهدت في ايار الماضي انتخاب رئيس لبلديتها عن طريق مجلس بلدي جديد وسط شكاوى من عرب وتركمان.

وقال صالح: «يجب ان نحول كركوك الى نموذج للتعايش السلمي بين الاعراق المختلفة، ويتعين عودة العرب الى ديارهم ممن جاؤوا في اطار سياسة التطهير العرقي. غير انه يتعين اتمام ذلك في اطار عملية قانونية منظمة».

حافظوا
على نظافة مدينتكم

الحياة